التغير والتغيير في النظام الدولي: إطار مفاهيمي

م. رائد أرحيم محمد*
باحث وآكاديمي من العراق
* كليَّة التربيَّة للبنات / جامعة القادسيَّة

المُقدِمــة

على الرغم مما يتردد كثيراً من أننا نعيش في عالم متغير، فإن ذلك لا يعني أن التغير خصيصة ينفرد بها العالم المعاصر او أن خصلة يتميز بها هذا الزمان من غير من الأزمنة، فالحقيقة التي لا مراء فيها أن التغير سمة أساسية من سمات الحياة و أحد مقوماتها الرئيسة التي لا تبدل ولا تتحول التي عبّر عنها الفلاسفة قديماً بقولهم: إن كل شرع متغير إلا التغير. بيدّ أن ما نعيشه هو أن التغير الذي طرأ على النظام الدولي المعاصر يتّسم بخصائص وصفات غير مسبوقة في تاريخ البشرية وهي سرعة حركته وتصاعد إيقاعاته وعمق تأثيره.

إن هذا الكون (أو النظام السياسي) الذي يضمنا يموج بالحركة، ليس في كل بقعة فيه فحسب، بل في كل ذرة من ذراه، وهكذا الحياة والأحياء تزخر بالحركة والنماء أو النمو، والإنسان بشكله وجوهره يخضع للقانون الرباني.

والإنسان يعدّ جزءاً مهمّاً من مخلوقات الله، ويخضع لهذه السمة، حيث يتحرك تُجاه ذاته، وتُجاه غيره وفق المنهج الرباني، ومن خلال حركة الإنسان عبر أقرانه ينشأ التغيير على عدّ أن التغيير سمة ملازمة للحركة، وبالتالي يحدث أو ينتقل التغيير إلى المجتمع أو الدولة التي هي نتاج حركة الإنسان، مما يستوجب القول إن التغيير يتمذُ بإرادة الإنسان وفعله. لذا قال تعالى:«**إن الله لا يغُير ما بقوم حتى يغُيروا ما بأنفسهم**».

ويعدُّ التغيير مصطلح الساعة الآن لما يمرُّ به العالم من فورة وثورة في التغيير في

كل شيء، حتى صحَّ القولُ: **إن كل شيء آيل للتبديل أو التغيير إلا قانون التغيير فهو سمة ثابتة وحتمية.وسابقاً قال السياسي البريطاني الشهير ونستن تشرشل «إن التحسن يعني التغيير، ولكي تصبح كاملاً عليك أن تتغير بشكل متكرر.**

المبحث الأول: مفهوم التغير والتغيير و أنماطه

قد تكون كلمة (التغير والتغيير) غير معروفتين لدى معظم الناس، إلا أن مفهوميها لا يزالان يُساءان في استعمالهما وفهمهما، فإزاء ذلك نرى من الضروري الشروع بتحديد المفهوم من حيث بيان التعريف والخصائص والأنماط، ولهذا وجدنا حاجةَ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الاول التعريف بالتغير والتغيير، ونخصص المطلب الثاني لبيان الخصائص والأنماط.

المطلب الأول: التعريف بالتغير والتغيير

يُعدُّ مصطلح التغير والتغيير من المفاهيم التي دار ومازال يدور حوله جدال كبير، فهو مصطلح غامض ومركّب لا يزال يستخدم بمعانٍ شتى باختلاف الزمان والمكان.

ولتحديد مدلولهما يتوجب علينا ان نتناول التعريف اللغوي (أولاً)، ثم التعريف الإصطلاحي. (ثانياً)، وعلى النحو التالي:

اولاً: لغةً: يعني إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير، فحين تقول غيّرت داري إذا بنيتَها بناءاً غير الذي كانت عليه، وهو أمر حتمي وطبيعي، وحقيقة تتجلى في دورة حياة المخلوقات وعلى رأسها الإنسان.

ويأتي في اللغة من الفعل (غيّرَ) فلان عن بعيره,أي حَطَّ عنه رَحله وأصلح من شأنه. وغيّرَ الشيء أي بدَّل به غيره وجعله على غير ما كان عليه,

فتبين أن كلمة (غيَّر) لها معنيان.

1 - إحداث شيء لم يكن من قبل.

2 - إنتقال الشيء من حالة الى أخرى.

وهذا يدلُّ أن المعنى الأول يفيد التحويل والتبديل والثاني تغيير الحال بالانتقال من السيئ إلى الأحسن أو بالعكس[1].

(1) المنجد الوسيط، المجلد الثاني، القاهرة، 1989، ص66.

ثانياً:إصطلاحاً: يختلف التغيُر غير التغيير، الأول هو الذي يصيب المنظمات والمؤسسات كما يصيب المجتمعات والدول والبيئة والطبيعة فكل شيء قابل

للتحول والتبدل ولا يوجد شيء ثابت، أما التغيير فهو عملية إدخال تحسين أو تطوير على المؤسسة أو النظام الدولي.

التغيُر: هو الاستجابة الإرادية للأحداث الجارية، فإن كانت الاستجابة إيجابية يصبح التغيُر تطويراً، أما إذا كانت الاستجابة سلبية فإنه يكون تخلفاً. أما التغيير فهو استجابة مخطّطة من الأفراد والجماعات والمجتمعات، والمؤسسات لردود الأفعال التي يتركها التقدم العلمي والتطبيقي بين لحظة وأخرى مادياً ومعنوياً، ويحتاج التغيير الفعال إلى تضافر الجهود الفردية والجماعية لتحقيق نتائجه المشبعة لحاجات الأفراد والمنظمات[2].

(2) نقلاً عن عبد الكريم محسن، نحو تفعيل المؤسسات:إدارة وإستراتيجيات التغيير، القاهرة، النشرة الإلكترونية لمعهد التنمية الإدارية، ع7 آيار2006، ص6.

يتبين أن التغيير تحرك ديناميكي بإتباع طرق أساليب مستحدثة ناجمة عن الابتكارات المادية، والفكرية.

إذاً التغيير كاصطلاح بصورة عامة هو التحُول من حال إلى حال. أما في النظام الدولي فهو التحُول أو الانتقال أو التعديل من حالٍ إلى أُخرى[3].

(3) عبد الحكيم برقاوي، التغيير في القرآن الكريم، شبكة الألوكة، آفاق شرعية، في الموقع: http://www.alukah.net/" "Shria/:22/11/20180

قوله تعالى: «إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم»[4] ويلاحظ أن القرآن الكريم قد قرن التغييرَ نحو الأحسن ولا يحصلُ ذلك ما لم يُغيّرِ القومُ مما عَلِقَ في أنفسهم من سوء.

(4) القران الكريم، سورة الرعد، الاية، 11.

أمَّا مفهوم التغيير: فالتغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة، بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، والتغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القدم في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغير ذلك[5].

(5) إبراهيم عبد الله المنيف، إدارة التغيير وعلم الإدارة، جدة، الجمعية السعودية للإدارة، 2005، ص2ـ7.

وحينما قال هيروقليطس «لا يمكن للإنسان أن ينزل في النهر الواحد مرتين»[6]. كان يعني بذلك التغيير، فالتغيير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، فالتغيير يشمل البيئتين الخارجية والداخلية على السواء[7].

(6) هيرقليطس، جدل الحب والحرب، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1980، ص91.

(7) سعيد يس عامر وعلي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، مصر، مركز وايد سيرفس للاستثمارات والتطوير الإداري، ط2، 1998، ص44.

ويرى جيلبين، إن مفهوم التغيير السياسي الدولي يستند إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول، وهي:[8]

1 - يكون النظام الدولي مستقراً (أي في حالة توازن) إذا لم يكن هناك دولة تعتقد بجدوى محاولة تغيير النظام.

(8) أحمد فهمي جلال، إدارة التغيير والصراع، القاهرة، دار قدرات، 1996، ص4ـ5.

2 - ستحاول إحدى الدول تغيير النظام الدولي عندما تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير التكاليف المتوقع لذلك التغيير.

3 - ستسعى إحدى الدول لتغيير النظام من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي إلى أن تصبح التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مساوية للمنافع الحيوية أو أكبر منها.

4 - حالما يتحقق التوازن بين تكاليف ومنافع التغيير الإضافي نتيجة التكاليف الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكثر من زيادة القدرة الاقتصادية لدعم الوضع القائم.

5 - إذا لم يتم حل معضلة عدم التوازن في النظام الدولي، فسيتمَّ عندها تغيُر النظام وستقوم حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوة.

إذاً التغيير السياسي في النظام الدولي لم يكن آلية من جراء تطور القوى الإنتاجية أو مقتضيات الثورة الصناعية فقط بل إنها تغيير لعبت فيه الإرادة السياسية دوراً رئيساً والجيوسياسية العالمية والإقليمية والدين وصراع الحضارات.

المطلب الثاني:خصائص و مراحل التغيير

اولاً: تتمحور خصائص التغيير بأنه، مقترن بوجود فاعل محدد الغاية والهدف يقوم على مخطط غير معروف النتائج، بالضرورة صيرورته مرتبطة بغايته.غير مرتهن بالظروف المحيطة،التغيير بالإرادة والعواقب وليس بالإرادة وحدها[9].

(9) فاديه عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي:مدخل للنظرية الوظيفية لتحليل التغيير، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.ص67.

التغيُر خارجي دائماً، بينما **التغيير** فهو داخلي، هذا على مستوى الدولة أما على مستوى النظام الدولي فالعكس يكون التغيُر الذي يصاحب النظام الدولي داخلي والتغيير خارجي,أي بفعل قوة خارجية.لذلك القول الأصح التغيير في النظام الدولي بدلاً من التغير في النظام الدولي.

والتغير آلية مجتمعية تلقائية، والتغيير فاعلية بشرية إرادية,التغير ظاهرة تلقائية لا إرادية، أما التغيير فهو عملية مقصودة إرادية، إذاً التغير عملية ذاتية بينما التغيير بفعل خارجي.التغير يفيد بتحول الشيء من حال إلى حال بشكل مفاجئ وقاطع وتترتب نتائجه على مدى ما سوف يحالفه من ظروف محيطة به. أما التغيير,فيفيد التحول القائم على فكر وتدبر مسبق ونتائج تكون محسوبة بقدر المستطاع لنجد أن الخلل في هذا التحول يكون في مساحة ضيقة يسهل السيطرة عليها. لذلك يقال رياح

التغير قادمة أي أن نتائجه غير محسوبة بالقدر الكافي لحين وقوع التغير. أما قول رياح التغيير قادمة فالمعنى إختلف أي التحول هنا على دراسة واقعية للأمور في إطار من التدرج الذي سوف يقوم عليه تنفيذ هذا التحول[10].

(10) أنور عبد الملك، تغيير العالم، الكويت، لسلة عالم المعرفة رقم 95، تشرين الثاني 1985، ص7.

ثانياً: مراحل التغيير:

يؤكد أغلب الباحثين والمهتمين في حقل العلاقات الدولية» أن القرن العشرين كان أكثر القرون ثورية وصراعاً من أجل الديمقراطية وبخاصة في منطقة وسط وشرق أوروبا – لدرجة وصف ب«قرن الثورة الديمقراطية العالمية»، والمراحل التي شهدها التغيير هي ثلاث:-

اولاً: محصلة التغيير في القرن العشرين بدأت بالثورتين الأمريكية والفرنسية وصولا لبدايات القرن، أن تلك المرحلة تهددت بوصول الفاشية في ايطاليا ممثلة بموسوليني في عام 1922، وفي ألمانيا ممثلة بهتلر عام 1933، والعديد من النظم الفردية في آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي قادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية فيما بعد.

ثانياً: وتمثلت بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 التي قادت إلى مرحلة جديدة نحو الديمقراطية تمثلت بألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا واليابان، كما شملت ستاً من دول أمريكا اللاتينية،[11] والتي لم تنعم بهذا التحول طويلاً، إذ سرعان ماعادت النظم الاستبدادية إليها.

(11) أنور عبد الملك، مصدر سابق، ص17.

ثالثاً: ملامحها تجسدت بالانقلاب العسكري في البرتغال عام 1974، ثم شملت كلاً من اليونان وأسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، ومع نهاية الثمانينيات بدأت «قطع الدومينو» في التساقط واحدة تلو الأخرى، إذ أخذت الأنظمة الشمولية تتهاوى، وبدأت الديمقراطية تزحف وتتقدم بسرعة على وجه الخريطة العالمية، فبعد مرور 15 عاماً على ثورة القرنفل استطاعت ثلاثون دولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا تحويل البنية السياسية السلطوية الشمولية إلى بنية ديمقراطية[12].

(12) حنان محمد عبد المجيد، التغّير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، هرندن-فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، 2011، ص23.

وقد صاحب تلك المرحلةَ كمٌ هائلٌ من النظريات والمناهج والمفاهيم والتحليلات المقارنة المتعلقة بفكرة تغيير النظم السياسية. وهو ما أتاح المناخ لإعادة البناء المنهجي للجوانب النظرية في بحوث التحول والتغيير. كما واكب- تلك التحليلاتِ السياسية والاجتماعية لهذه التحولات التاريخية- موجةٌ عارمةٌ من المفاضلة

والتفريق والتمييز الدقيق والتحدي بين عمليات التحول المختلفة، وهو ما أدى إلى ظهور «ترسانة المصطلحات» المتعلقة ببحوث التحول والتغيير، وقد استخدمت مجموعة كبيرة من المصطلحات – بشكل مترادف أحياناً وبمعانٍ متباينة ومختلفة أحياناً أخرى - لوصف الوقائع التاريخية وعمليات التحول المختلفة التي واكبت تلك الموجات الكبرى الثلاث، فظهرت مصطلحات التحول والتغيير أو الثورة والانهيار والتحلل أو السقوط والتجديد والتحديث أو الإصلاح والتحرير والتحول إلى الديمقراطية وتغيير نظم الحكم أو تغيير النظام.

ثالثاً: أنماط التغير

ثمة أربعة أنماط نظرية للتغير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية وفقًا لتشارلز هيرمان[13] Charles Herman.

(13) Samuel P. Huntington, Samuel P. The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. Oklahoma, 1991, p.33.

أولاً: ما يمكن وصفه بالتغير «التكيفي» Adjustment Change ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

ثانياً: وهو ما يطلق عليه التغير «البرنامجي» Program Change والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.

ثالثاً: ما يسمى بالتغير «الهدفي» Goal Change وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

رابعاً: وهو التغير «التوجهي» Orientation Change وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفًا وجذريةً إذ ينصرف إلى تغير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغير الاستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وإذا كان النمط الأول (التغير التكيفي) – طبقا لهيرمان – Hermann يُعدُّ نمطا نظريا بحتا دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع الاستراتيجيات وأهدافها ومن ثم فهو من الناحية العملية لا يُعدُّ تغيرا حقيقيا، فإن النمط الرابع (التغير ألتوجهي) يُعدُّ – وفقا لجيمس روزناو James Rosenau شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية[14] ومن ثم فإن النمطين الثاني (البرنامجي) والثالث (ألهدفي) هما الأكثر شيوعا من بين الأنماط النظرية الأربعة المفترضة للتغير في السياسات الدولية وذلك ابتداءا لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.

(14) Gene Sharp, There Are Re_ alistic Alternatives, The Albert Einstein Institution, 'Electronic version, www.aeinstein.org, P. 26.

المطلب الثالث:محددات التغير

اولاً: الإستراتيجي:

واستنادا لما سبق بيانُه من تعدد أنماط التغير في سياسات واستراتيجيات الدول؛ فإن ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات، إذ تُعيّن تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها واستراتيجياتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية[15].

(15) جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية:إطار تصوري للتحرر، ترجمة:خالد دار عمر، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2004، ص18.

أ - الأهمية النسبية لأهداف السياسة؛ وتعني ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد لها في سياساتها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدّد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف و ما يمكن إرجاؤه دون تغيير لمدة محددة من الزمن، كما يحدد أيضا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف إستراتيجية للدولة.

ب - المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة سواء في المدى الطويل أم المتوسط أم القصير، حيث يحدد مدى الاستراتيجيات زمنيا درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

ج- مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغيّر الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة أو تقوم بإرجائها لمدة ما لحين توافر الأدوات اللازمة لتنفيذها.

د - المقدرات النسبية للدولة، وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بتلك السياسة من مقدرات وموارد قد تعرقل أو تحبط تنفيذها على الأرض.

هـ - الوحدات الدولية التي تتعامل معها أو تستهدفها السياسة، ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشال أو تحجيم الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدفها ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها في أهداف وغايات الدولة واستراتيجياتها.

و - القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية، ويقصد بها الحدود المتاحة

والمسموح بها والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتفعيل سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

المحددات السابقة تحكم -إلى حد كبير- سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق باستراتيجياتها على مستوى التفاعلات الدولية وبناءاً على ما سبق من محددات تُقرِّرُ الدولةُ وجهتَها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات على الصعيد الدولي[16].

(16) Derived from the essay "Letter from Birmingham Jail" in Why We Can't Wait، New York: Penguin Books، 1963.

ثانياً: التغير الجذري والتدرجي:

تتوجّه الدول عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياساتها الهادفة إلى تحقيق مصالحها وغاياتها بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسات المتعلقة بواقعها وواقع الآخرين المنافسين منهم والمستهدفين، ومن ثم فإن تلك السياسات تتميز بقدر من الثبات النسبي ولا نقول الجمود، حيث يتّسم التغيير الذي قد يطرأ على السياسات الخارجية للدول واستراتيجياتها بالتدرجية، ومن ثم فإن حدوث تغييرات جذرية في تلك السياسات لا يتم إلا في حالات نادرة، في حين يكون السائد في سلوك تلك الدول هو القبول بالتغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياساتها دون المساس بأبعادها الرئيسة والأساسية بشكل جذري شامل.

ويمكن تفسير الطبيعة التدرجية للتغير في السياسات الدولية بالنمط السائد في العلاقات الدولية وارتباطاتها والذي يفرض على الأطراف الفاعلة إتباع سياسات معيّنة، لما تتضمنه العلاقات الدولية من الدخول في تفاعلات معينة وما يفرضه ذلك من تخصيص الدولة موارد محددة للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن تلك الارتباطات، الأمرُ الذي يجعل من العسير عليها إحداثَ تغييراتٍ مفاجئة في استراتيجياتها على المدى الزمني القصير أو حتى المتوسط، إضافة إلى ارتباط تلك الاستراتيجيات في الغالب بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي وهي من الأمور التي تتّسم بالثبات وعدم القابلية للتغيير[17].

(17) Charles Hermann: "Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy"، International Studies Quarterly، 34، 1990، p. 5.

ثالثاً:أسباب التغير الجذري

إن الطبيعة التدرجية لتغير السياسات لا تنفي إمكانية حدوث تحولات جذرية في سياسات الدول واستراتيجياتها، غير أن ذلك التحول الجذري – وبمنطق الاستقراء والتتبع التاريخي – ليس من سمات الدول الكبرى، ولكنه من سمات الدول النامية والتسلطية عموما.

ومردُّ ذلك إلى عاملين أساسين:[18]

(18) James Rosenau, "Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis", in James Rosenau, ed., In Search of Global Patterns, New York, Hassled Press, 1974, p. 374.

أولهما: شخصنة القرار السياسي في ذلك النمط من الدول، فالقائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسات وصياغة الاستراتيجيات في ذلك النوع من نظم الحكم، ومن ثم فإن سياسات الدولة واستراتيجياتها تتأثر بعقائد ذلك القائد ومدركاته ورؤيته للعالم، لذا فإنه من الوارد أن تتغير توجهات دولة ما إذا ما تغيّر قائدها أيًا كانت طريقة التغيير، كما أنه من الوارد أيضا أن تتغير توجهات تلك الدولة مع بقاء القائد نفسه في منصبه وذلك إذا ما حدث تغير في النمط العقدي والإدراكي لذلك القائد كأن يتحول من تبني الاشتراكية إلى اعتناق الليبرالية أو من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي إلى تغليب اقتصاديات السوق وهكذا.

ثانياً: فهو الانشقاقات السياسية التي قد تحدث داخل النخبة الحاكمة في النظام التسلطي وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط العريضة والرئيسة في استراتيجيات الدولة، حيث تدفع انشقاقات النخبة الحاكمة باتجاه نشوب صراعات داخلية قد تؤدي إلى تفوق أحد الأجنحة داخل تلك النخبة وتفردها بالسلطة، الأمر الذي ربما يعمل على إحداث تغييرات جذرية في سياسات واستراتيجيات تلك الدولة بشكل دراماتيكي.

وهناك أربعة عوامل حاسمة يمكن القول إنها تحدّد درجةَ تغيير السياسات والاستراتيجيات ومداه في ذلك النوع من النظم السياسية:[19]

(19) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 55.

أولاً: مدركات وتصورات النخبة الحاكمة ورؤيتها بشأن الدولة وقوتها ودورها وحدود ذلك الدور.

وثانياً: رؤية النخبة الحاكمة ومدركاتها بشأن طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته وموقع الدولة من ذلك النظام وحدود التأثير فيه والتأثر به.

وثالثاً: البدائل المتاحة للسياسات الحالية للدولة ومدى ملاءمتها لتصورات تلك النخبة ومدركاتها.

ورابعاً: ما يفرضه ذلك التغيير في سياسات الدولة من تكلفة مادية ومعنوية ومدى تحمل تلك الدولة لنتائج وتبعات ذلك التغيير.

فلكي يتم تغيير سياسة ما لا بد من إدراك النخبة الحاكمة لأهمية التغيير ووجود البديل المناسب للسياسة المراد تغييرها، ومن ثم القدرة على تحمل تبعات ذلك التغيير بأن تكون تكلفته مساوية أو أقل من تكلفة السياسة الحالية.

المبحث الثاني: دوافع وأشكال التغيير في النظام الدولي

المطلب الأول: الدوافع ومفاهيم التغيير

أولاً: تتعدد الدوافع ولعلَّ من أبرزها الآتية:

أ - رغبة الأطراف الفاعلة بالنظام الدولي الحفاظ على مصالحها بأي وسيلة

ب - التغير في موازين القوى الدولية، واستخدام القوة لمواجهة تهديدات أو كبح تهديدات

ج - رغبة إدارة التغيير(الفواعل الدولية)

د - التخطيط الإستراتيجي وأثره في التغيير

هـ - فرضية الجيوبولتكس بحتمية الموارد وأهمية المواقع الإستراتيجية و-التطلع لخلق توازن جديد أو فوضى جديدة

ز - دور القادة في التغيير، أو أثر العامل الشخصي في التغيير.

ثانياَ: العلاقة بين التغيير و بين بعض المفاهيم:

مفاهيم عديدة ارتبطت بالتغيير، كالتجديد والإصلاح والنهضة أو التطور أو التنمية والإحياء، والصحوة وإعادة البناء والفوضى والثورة ومفاهيم أخرى لا حصر لها. وسنتناول بعضاً منها:

أ-التجديد: هو مصطلح غامض تشعبت معانيه وتنوعت مضامينه مع بداية العصر الحديث، فقد يكون مطلباً ذاتياً كقول رسولنا الأعظم (ص) «**إن الله يبعث على رأس كل مئة عام من يجددَ لهذه الأمة أمر دينها**». أو قد يكون واقعياً لتفاعله مع الأحداث والحاجة للتغيير كاستنساخ من القديم، أو قد يكون دعوة للتجديد وصولاً إلى أفق جديد، والتجديد هنا لا يقوم به شخص واحد بل يتطلب حركة جامعة شاملة تشمل بأبعادها وآثارها جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية... الخ[20].

(20) جودت سعيد، رياح التغيير:قضايا الإنسان واعلم والتأويل، دار الفكر المعاصر، 1995، ص33.

ب - الإصلاح: وهو المصطلح الأكثر رواجاً في أوربا في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهو الأقرب للتعبير عن التغيير بصيغ التجديد,وهو أقل غلواً من التغيير، لأن التغيير دائما يكون ثورياً والإصلاح يميل إلى المحافظة، فالإصلاح هو التغيير بحساب، والتغيير هو تغيير بدون حساب، وهو ما يحصل الآن في العالم العربي الآن، فالصراع الدائر في العالم العربي الآن بين دعاة الهدم وإعادة البناء جذرياً، لبناء ما يريدونه وبين دعاة الإصلاح للمحافظة على البناء الأساس.

ج - النهضة: وتحمل مضامين مادية، وهي تتزامن مع السقوط فلا تحدث إلا بعد انهيار أو سقوط أو تعثر.

د - الإحياء: وتعني في الإسلام إحياء علوم الدين في النفوس ورَد الناس إلى الدين الحق، وهو مصطلح أستخدم كثيراً قديماً وحديثاً منذ كتاب أبي حامد الغزالي الشهير (إحياء علوم الدين) وهو مصطلح شاع في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأطلق على الحركة الإسلامية التي نمت في تلك المدة وقويت شوكتها لاسيما بعد الثورة الإسلامية في إيران شباط عام 1979.

هـ - الصحوة: وتعني عودة الوعي والانتباه بعد غيبة، كما تعني اليقظة في مقابل الرقود أو النوم الذي أصاب شعوباً في مدة الاستعمار وآثاره التي خلّفت ألواناً من الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي يسلخ الأمة من ذاتيتها، والآن تبرز الصحوة الإسلامية كأداة للتغيير المخطط له والمنشود في عالمنا العربي.

و - إعادة البناء: كالذي حدث في الإتحاد السوفيتي إبان عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف في أوائل عام 1986 و1987 و1989، وكذلك ما انعكس على دول أوربا الشرقية ودول عديدة من العالم الثالث لمواجهة تحديات وتغيرات عاصفةً لهم قبل اندثار وتفكك الإتحاد السوفيتي أواخر عام 1991.

ز-الثورة: هي كل فعل يؤدي إلى تغيير جذري سواءاً أكانت أوضاعاً طبيعية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. كقوله تعالى: «**كانوا أشد قوة منهم وأثاروا الأرض وعمروها**» أي ليس فقط قلبوها وإنما غيّروها فجعلوا عاليها سافلها، وقلبوها وبلغوا عمقها. وقوله تعالى: «**لا ذلولَ تثير الأرض**»[21].

(21) K. Holsti، "Restructuring Foreign Policy: a neglected phenomenon in foreign policy theory"، in K. Holsti، ed.، Why Nations Re-align: Foreign Policy Restructuring in the Post War World، London، George Allen and Unwind، 1982، p. 4.

وتتعدد مفاهيم الثورة بحيث يصعب تحديد مفهوم معين لها فالانتفاضة كرد فعل ضد نظام دكتاتوري فاسد حتى وإن كانت غير منظمة قد تعني الثورة أحياناً، ومع ذلك فإن لكل ثورة معايير معينة تحكم هذا المفهوم وفقاً للأيديولوجية التي تتناول هذا المفهوم، وأيضاً وفقاً للأسباب التي تكمن وراء الثورات فهي تختلف من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان.

المطلب الثاني: أشكال التغيير وعوامله

قبل تناول أنواع وأشكال التغيير، أي تحقق (الأثر) بتحقق (العلّة) وتخلفه بتخلف السبب (العلّة)، وبناءاً على هذا فإن سنة التغيير الإلهية يمكن تعميق فاعليتها (بعد الالتزام بأسبابها وعللها)، ولكن لا يمكن إلغاء علاقة التلازم بين عللها وآثارها،

لذلك التغيير يعرف أحياناً حسب العلة أو السبب أو الظرف الدافع نحو التغيير، ففي مجتمع يمر بتغيير سياسي، يعرف التغيير على أنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً.

وهو التحول الذي يطرأ على التنظيم أو البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة زمنية، وهذا هو التغيير الاجتماعي الذي قد يكون إيجابياً أو سلبياً. وقديماً قال الفيلسوف اليوناني هرقليطس «إن التغيير قانون الوجود، والاستقرار والثبات موت وعدم» وشبّه فكرة التغيير بجريان الماء بالنهر، فعندما يكون الماء فيه يجري يبقى الماء نقياً أما عندما لا يتحرك فيأسن ويتعفن، أي يخرب وتفوح رائحته. كالنظام السياسي الذي لا يبدل أركان نظامه باستمرار أو لا يطور من مؤسساته باستمرار يفسد وينهار ويتآكل[22].

(22) Robert Rothstein، The Weak in the World of the Strong، 29ـ The Developing_ Countries in the International System، New York، Columbia University Press، 1977، pp. 106 ـ108.]

فالتغيير الاجتماعي لا بد من أن يبدل القيم والأدوار الاجتماعية ويعمل على الحراك الاجتماعي، وهو ذاته في النظام الدولي.والتغيير حسب فهم علماء الاجتماع هو ما يحصل في الداخل للمجتمع أو الدولة، في حين التغير هو ما يحصل من الخارج للمجتمع والدولة، ويكاد يقترب من التغيير في المفهوم السياسي في النظام الدولي.

أولاً: عوامل التغيير في النظام الدولي وأبرزها:

أ - العامل الديموغرافي (السكاني): من حيث الزيادة والنقصان والنوع.

ب - العامل الأيديولوجي (الفكري): وإسقاطاته على المجتمع والنظام الدولي.

ج - العامل التكنولوجي (التقني): فالابتكارات العلمية والصناعية مؤثرة في الفرد والدولة بالاتصال والسرعة والتطور.

د - العامل الايكولوجي (البيئي): من حيث الموقع واختلاف البيآت والمواد الأولية ووجودها من عدم وجودها.

هـ - العامل الاقتصادي: من حيث أسلوب الإنتاج وسوق العمل والمواد الأولية في وجودها وعدم وجودها والتنافس الدولي الاقتصادي.

و - العامل السياسي: في الأحداث السياسية كانهيار الإتحاد السوفيتي والحروب والأزمات الدولية، وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

(23) Kjell Goldman، Change and Stability in Foreign Policy، the Problem and Possibilities of Détente، New York، Harvester، 1988، p. 26.

ز - العامل الثقافي: كالأفكار والمعتقدات من مجتمع لآخر تختلف، وكذلك الفنون وأثرها في التطور والدول والتقدم للأفراد أو الدول[23].

أما التغيير السياسي فهو تحول تاريخي، ويعني عملية تجديد شاملة في اتجاه حركة الشعب ومضمون نظامه السياسي. أي هو نتاج نهضة واعية وعامة للمجتمع تتوَج بنظام حكم عادل. أي هو نتاج تفكير يتسم بالعمق الإستراتيجي المصيري فهو تفكير غائي أي له غاية جامعة وضامنة لتحقيق المصالح الفردية للمجتمع كافة.

وهو تفكير عملي أي لا ينجز أعمالاً ومواقف لا قيمة لها وإنما ذات صلة بالواقع والدعوة لتغييره من السلب إلى الإيجاب[24].

(24) حسن حنفي، التراث والتجديد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3.، 1987، ص16.

والتغيير السياسي في إطاره العام يحمل معنى الحراك وعدم الثبات وعكسه الجمود، ولكن في التفاصيل والمنهج لم يكن واحداً، فهنالك مدارس اختلفت قي هدفه وأسسه وحتى مناهجه وطرقه ونقاط الاختلاف في التغيير السياسي تبعاً لنقاط عديدة أبرزها:

أ - **الهدف من التغيير:** فالاختلاف أمر طبيعي من التنوع في وجهات النظر(كحالة مصر الآن) بين القوى المشكلة لأي مجتمع.

ب - **أساس التغيير:** ويقصد به المجال الذي تنطلق منه قوى التغيير في مشروعها، ويمكن إدراج أهم الأسس وهي: الأساس الاقتصادي، الأساس السياسي، الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي، الأساس القانوني، الأساس الفكري[25].

(25) نقلاً عن:يوحنا بيداويد، الفلسفة الإغريقية قبل عصرها الذهبي، ملبورن- أستراليا، شباط 2009.ص54

كما يأخذ التغيير اتجاهات معينة، وهي:

- التغيير من الأسفل إلى الأعلى كالثورة، أو من الأعلى إلى الأسفل، كانقلاب القصر أو تغيير القمة وصولاً إلى الأسفل.
- التغيير الثوري واللا ثوري.
- التغيير السلمي أو العنف.
- التغيير بقوى داخلية أو خارجية.
- التغيير التدريجي أو الانقلابي.

ويأتي التغيير السياسي كاستجابة لعوامل عدة من أهمها:

أ - الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي.

ب - التغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح أي تحول أهداف الحزب من أطار الحزب إلى الدولة.

ج - تداول السلطة في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار بالانقلابات.

د - ضغوط ومطالب خارجية من دول ومنظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية[26].

(26) مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 2002، ص16.

هـ - تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغات السياسات الداخلية والخارجية في أطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

إن التغيير السياسي هو تابع للتغيير الاجتماعي، وليس سابقاً له، فلا مكان للتغيير السياسي قبل الحديث عن التغيير النفسي والاجتماعي. وإن أدوات التغيير السياسي هي أصلاً اجتماعية لأنها مرتبطة بقدرات الإنسان واجتهاداته.

ثانياً: أنواع التغيير أو أشكاله:

يأخذ التغيير أشكالاً عدة يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية [27]:

(27) بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2008، ص67.

أ - حسب الأسباب: هنالك أسباب خارجية أو مشاكل داخلية أو بدوافع السيطرة على المحيط. فينشأ مما يلي:

- تغيير استجابة لضغوط خارجية: وهنا التغيير حتمي وليس اختيارياً.
- تغيير هادف لحل مشاكل داخلية: وقد يكون اختياريا وليس حتمياً لتحسين الأداء والتفاعل.
- تغيير بهدف السيطرة على المحيط بدوافع الهيمنة.

ب - حسب أسلوب مواجهة تغييرات المحيط والبيئة الدولية، ويأخذ ثلاثة أشكال هي:1- تغيير مخطط. 2- تغيير دفاعي.3- تغيير هجومي.

ج - حسب مدة إحداث التغيير: وهنالك نوعان هما: 1- التغيير الجذري.2- التغيير التدريجي.

أما التقسيمات الأخرى فتبرز الأنواع الأخرى للتغيير وكالتالي:

أ - التغيير المفاجئ: ويمر عبر الثورة أو الطفرة، ويحدث بشكل مفاجئ ودون مقدمات ظاهرة.

ب - التغيير الجذري أو التغيير التطوري: وهو يتماشى مع أسلوب الحياة والدول.

ج - التغيير الشامل والعميق: ويبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية.. الخ.

د - التغيير الجزئي: والذي يتناول الجزئيات. كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري,أي التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، أما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج الى تعديل أو لعدم القدرة على تغييرها أو تعديلها كلها[28]. أما بشأن تحديات التغيير وكوابحه، فهنالك العوائق التالية:

(28) نايف عبد الرحمن الزريق، الأسلوب الأقوى والألطف في التغيير، الرياض، ط2، 2010، ص31ـ44.

- نظم الحكم.

- القادة والرؤساء أو الملوك أو الحكام.

- الاستقطاب الطائفي أو المذهبي.

- مشكلة التخلف الحضاري وعدم الرغبة في التفاعل الحضاري.

- رفض الحوار والتعصب.

- عوائق أخرى مثل:

(أولاً) القوى المستفيدة من دوام الحال.

(ثانياً) التغيير ومدى انسجامه مع تراث المجتمع كالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع.

(ثالثاً) عمليات التغيير السابقة، فالتجارب السابقة تؤدي إلى إخفاقات والى إشاعة المود تجاه أي تغيير جديد وهنالك طبقات تعبر عن ذلك.

(رابعاً) اللحظة الارتدادية في عملية التغيير، إذ تدفع أما للاستمرار في التغيير ومواجهة التحديات، أو التعديل لتخفيف أثر التحديات، أو الإلغاء والتخلص من التحديات[29].

(29) نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، عمان-دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، 1987، ص264ـ270.

المطلب الثالث: عوائق التغيير في ثلاثة مواضع شاملة وهي:

أ - **العوائق الاجتماعية:** وهي ثلاث كالثقافة التقليدية والبناء الطبقي للمجتمع والميل للحفاظ على الامتيازات، فالعادات والتقاليد هي موروث ثقافي ضد التغيير كما في الهند التي تعيش أعداد كبيرة منها في سوء التغذية وأعداد هائلة من الأبقار تحرم الطائفة الهندوسية ذبحها، وكذلك نظام الطبقات في الهند الذي يحدد المهن التي تعمل بها كل طبقة وبشكل وراثي مما يضعف النظر إلى الكفاءة، وهذا يعيق عملية التغيير الاجتماعي، كما قد تخشى طبقات على امتيازاتها كطبقة النبلاء أو الإقطاعيين من الإصلاح الزراعي خوفاً على مصالحهم.

ب - **العوائق الاقتصادية:** وهي ثلاث أيضاً وناجمة عن ركود حركة الاختراعات والتكلفة المالية ومحدودية المصادر الاقتصادية وانخفاض المستوى التعليمي وغياب التشجيع والتحفيز في المجتمع، كل ذلك يؤدي إلى ركود حركة المجتمعات وعدم توفر الثروات المعدنية أو الطبيعية، وعدم امتلاك الوسائل التكنولوجية الحديثة، إذ تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتقليل من نجاح خطط التنمية فيها، وينعكس ذلك على خصائص المجتمع.

ج - **العوائق السياسية:** وتنقسم إلى قسمين كالعوائق السياسية الداخلية لعدم التجانس في تركيب المجتمع بسبب الأقليات في بعض المجتمعات مثل الإتحاد اليوغسلافي سابقاً وكذلك ما يخلفه الاستعمار والحروب التي تستنزف موارد مالية وبشرية هائلة، تبقي المجتمعات في حالة مشاكل دائمة لا تدفعها للنهوض ثانية[30].

(30) إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص47ـ 48.

د - **القيادة الواعية** والتي تؤمن بحتمية التغيير ورسالته وتعي متطلباته ومعوقاته وطرق تذليلها.

هـ - **الموارد المادية**. كالموارد الطبيعية والموارد المالية[31].

(31) محمد أحمد الخضيري، إدارة التغيير، القاهرة، الدار الفنية، 1993، ص53.

ومنهم من يحددها بالنقاط التالية:

أ - توافر القيادة الدراماتيكية الباعثة على الحركة والتغيير والإبداع والنشاط.

ب - الرؤية: وتعني البصيرة في تحديد ورسم المستقبل، أي ينبغي توافرها لقادة التغيير

ج - التحدي والاستجابة: أي القدرة في مواجهة التحديات والعقبات واستلهام حاجات الناس في سرعة ودقة ومرونة الاستجابة.

د - القدرة على التنبؤ: وذلك لمعرفة النتائج قبل الوقوع في الخط[32].

(32) طه النعمان، 19 نوفمبر هزة ارتدادية أولى ل 25 يناير، صحيفة آخر لحظة السودانية، 1 آذار2012.

الخَاتِمــة:

نستخلص مما تقدّم أن التغيير كمفهوم هو التغيير ذاته مدفوعاً بزخم محرك ذاتي أو خارجي، وتبعا لذلك يختلف من مكان لآخر فيتنوع وتتعدد أشكاله، ولا بد لنجاحه توافر معطيات وخصائص معينة، وهو يحدث وينمو تبعاً لإستراتيجيات محددة متخذاً ألواناً معينة حسب البواعث الواقفة وراءه بصيغ التنظير له.

ومن الضروري التفريق من أن ثمة تغييراً يكون خارجاً عن سيطرة النظام الدولي

وتكاد تكون آثاره سلبية أو ضارة ناجمة عن قوة راغبة في تغيير قواعد القوة والسلوك الدولية، أو يكون التغيير مدروساً وممكناً ومحسوباً له، أو مخططاً له,وفي كلتا الحالتين قد ينشأ التغيير في النظام الدولي وفق مدرسة التغيير أو نظرية الفوضى أو التعقيد,أو كتحصيل حاصل لإسقاطات وتداعيات سياسات أو نظريات يثبت الواقع فشلها،أو ترجمة لتطور تكنولوجي اتصالي معلوماتي واجتماعي واقتصادي.

التفاعل الدولي بديناميكيته المستمرة والتي لا يمكن أن تستقر عند أوضاع معينة، وتركن لمفاهيم مختلفة في الزمان والمكان، بل على العكس من ذلك يخضع لعديد من المؤثرات التي تساهم في تطوراته وتحولاته، فتتغير تبعا لتلك المفاهيم القائمة في ظل النظام الدولي وتتكون نتيجة لذلك مفاهيم مسايرة للمعطيات المستجدة في أحوال النظام الدولي طبقا لتحولات واضحة المعالم والأسباب أدت إلى تسميته بالنظام الدولي الجديد، في أعقاب نهاية الحرب الباردة التي سادت العلاقات الدولية عموما منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع عقد التسعينات.

إن تغيير درجة الفواعل في النظام الدولي أفرزت نمطا من العلاقات الجديدة وتشكلت على إثرها مفاهيم متطورة للمنظورات الصرفة التي كونتها مختلف المجموعات الدولية إزاء سلسلة من القضايا الدولية، وتأتي في صدارتها المفاهيم الصرفة تجاه المنظمات الدولية التي عرفت توجهات متطورة بفعل ما حققه دورها الوظيفي ونشاطها في الممارسة على مستوى الحياة السياسية الدولية من تحول منحها مركزا متميزا في محيط العلاقات الدولية على ضوء تغير موازين القوى نحو النظام الدولي الجديد المتميز ومن خلال الآثار المترتبة على ذلك.